

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٢٥

الخميس، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف	
	إسبانيا	السيد غونثاليث دو ليناريس بالو	
	أنغولا	السيد لوكاس	
	تشاد	السيد شريف	
	شيلي	السيد باروس ميليت	
	الصين	السيد تساو يونغ	
	فرنسا	السيد دولاتر	
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو	
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته	
	ماليزيا	السيدة أدنين	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون	
	نيجيريا	السيد لارو	
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي	
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور	

جدول الأعمال

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/3)

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/187)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/219)

1510021 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/3)

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/187)

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/219)

الرئيسة: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبدالله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي لجمهورية مالي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/219، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، فضلا عن الوثيقتين S/2015/3 و S/2015/3، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحتكم الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن جمهورية مالي في وقت أعتقد أنه من المنصف أن نصفه بأنه لحظة حاسمة في العملية السياسية. أود تكملة آخر تقرير للأمين العام (S/2015/219) بالتركيز على ثلاث نقاط: عملية الحوار، والحالة الأمنية، وتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، كما يوضح الأمين العام في تقريره، عقدت الأطراف المالية في شباط/فبراير جلسة خامسة من جلسات الحوار بين الأطراف المالية في الجزائر. وفي ١ آذار/مارس، وقع اثنان من الأطراف الثلاثة بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق السلام المقدم إليها من جانب الوسطاء في إشارة إلى موافقتهما عليه.

وطلب الطرف الثالث، المعروف باسم التنسيقية، مزيداً من الوقت للتشاور مع قاعدته، بينما ظلت المفاوضات جارية بينه وبين الوسطاء. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع رئيس فريق الوساطة، ممثل الجزائر، والممثل الخاص للأمين العام حمدي مع قيادة التنسيقية في الجزائر العاصمة. وأشارت التنسيقية في ذلك الوقت إلى أنها ستوقع بالأحرف الأولى على الاتفاق الأسبوع المقبل. غير أن ذلك ليس سوى إعلان نية؛ ولم يتم التوقيع بالفعل.

وما يمكن أن نخرج به من كل هذا هو أنه لا يمكن حل الأزمة في مالي إلا من خلال اتفاق سياسي شامل وقابل للتطبيق يمكن تنفيذه بشكل فعال. فالمشروع قيد النظر حاليا يوفر أساسا جيدا لحل العديد من المسائل التي كانت في لب النزاع في مالي لسنوات عدة. والاتفاق ليس سوى خطوة واحدة في عملية طويلة، ومن المهم أن تلتزم جميع الأطراف التزاماً كاملاً بالمضي قدما بالعملية حتى نهايتها. ولذلك، أعتقد، أكثر من أي وقت مضى، أن من المهم حث الأطراف

في مالي على مواصلة الحوار فيما بينها لمعالجة المسائل المعلقة والالتزام بالعملية التي ستلي توقيع الاتفاق، الذي نأمل جميعا أن يتحقق. وفي ذلك السياق، فإن للمجتمع الدولي دورا مهما في تيسير ودعم الحوار. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول أن شعب مالي، في نهاية المطاف، هو المسؤول عن ضمان السلام.

ولذلك، فإنني أعتقد أن هذه فرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية سياسية. وهي تاريخية لأنه، بالنظر إلى الجهود السابقة لحل الأزمة في مالي، هذه هي المرة الأولى التي يحتشد فيها المجتمع الدولي لتقديم دعمه. إنه لمن حسن الطالع بحق، إذا جاز لي أن أستخدم هذا التعبير، إذ يحدث هذا لأول مرة في تاريخ مالي، وهناك رغبة في دعم مالي. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي مواصلة تبليغ هذه الرسالة. وعلى جميع الماليين أن يأخذوا بزمام هذه العملية، وبتلك الطريقة سنتمكن من المضي قدما.

وبطبيعة الحال، فإن أحد الجوانب الحاسمة الآن سيكون هو إنشاء إطار وجدول زمني دقيقين ومفصلين لتنفيذ عملية السلام. ومن الضروري كذلك وضع آليات تنفيذ واضحة وقوية لأن هناك عدم الثقة بين الأطراف المالية. وأعتقد أنه يمكن تحقيق السلام، وينبغي بذل جهود مكثفة لبلوغ تلك الغاية في الأسابيع المقبلة.

وللأسف، فإن الحالة الأمنية هشة، ليس فقط في شمال مالي، ولكن أيضا في أجزاء أخرى من البلد. ويؤثر انعدام الأمن تأثيراً مباشراً على سلامة المدنيين ويعيق إعادة بسط سلطة الدولة، ووصول المساعدات الإنسانية وبرامج تحقيق الاستقرار.

وبينما كانت الأعمال التحضيرية للجولة الخامسة من المحادثات في الجزائر العاصمة متواصلة في كانون الثاني/يناير، وقعت انتهاكات لوقف إطلاق النار في الميدان من قبل الأطراف وحدثت تهديدات أمنية خطيرة للمدنيين. وفي ١٩ شباط/ فبراير، كررت الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار، الذي تم احترامه على نحو عام. ومع ذلك، لا بد لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أنه لا ينبغي لأي طرف أن يسعى إلى تحقيق مكاسب على الأرض بالوسائل العسكرية. ومن الضروري الالتزام بوقف إطلاق النار. فالسلام في مالي يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات فقط، وليس بالوسائل العسكرية.

وعدم المشاركة البناءة من جانب بعض الأطراف المالية في هيئات إدارة وقف إطلاق النار أمر مثير للقلق. وفي ذلك الصدد، فإني أعني تحديداً اللجنة التقنية المشتركة للأمن والأفرقة المشتركة للرصد والتحقق. وأعتقد أنه من المهم جداً أن تلتزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار وأن تشارك في تلك الهيئات، إذ أن ذلك هو السبيل الذي سيمكننا في نهاية المطاف من تغطية المزيد من الأراضي والتوصل إلى فهم أفضل وإحداث تأثير رادع على الجهات التي تنتهك وقف إطلاق النار.

وكما ذكرت، فقد كانت هناك حوادث خطيرة، ليس فقط في شمال مالي ولكن أيضا في باماكو في ٧ آذار/مارس وفي غيرها من المناطق الواقعة جنوب نهر النيجر. وتبين هذه الحوادث كيف أن العناصر المتطرفة والإجرامية تستغل انعدام القانون والنظام لارتكاب جرائمها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تنأى جميع الأطراف المالية بوضوح عن أنشطة العنف والأنشطة غير المشروعة. وهذا هو السبب وراء إنشائنا العام الماضي خلية في البعثة المتكاملة مكلفة بمعالجة مسائل الجرائم عبر الوطنية ومساعدة حكومة مالي على تطوير عملها في هذا الصدد. وأعتقد أن اهتمام مجلس الأمن ودعمه فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالاتجار غير المشروع والإجرام في غاية الأهمية. ومن المهم كذلك أن تواصل بلدان المنطقة وجميع شركاء مالي دعم البعثة المتكاملة وموظفيها لتمكين البعثة من الاضطلاع بمهامها، بما في ذلك فيما يتعلق بطرق إمداد البعثة عبر حدود البلدان المجاورة، المفيدة جداً للبعثة.

وفيما يتعلق بالحالة في الميدان، لا تزال هناك هجمات. فمنذ آخر اجتماع لنا، فقد ثلاثة من حفظة السلام أرواحهم.

وأود هنا أن أشيد بهم وبالبلدان المساهمة بأفراد شرطة وبالقوات، التي بعثت بهم إلى مالي.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، فإن الجهود الرامية إلى توسيع وجود البعثة وعملياتها في المناطق الشمالية تتواصل، عملا بالقرار ٢١٦٤ (٢٠١٤). وعلى النحو المفصل في التقرير، فإن نشر العنصر العسكري للبعثة قد بلغ ٨٠ في المائة، ونحن نأمل أن نختتم النشر بوصول كتيبتين خلال الشهرين القادمين كنا في انتظارهما لفترة طويلة، وهما الآن تقريبا بكامل تجهيزهما. وأعتقد أن نسبة ال ٨٠ في المائة ستزيد بشكل ملحوظ خلال الشهرين القادمين. وفي الوقت نفسه، يستمر بناء الهياكل الأساسية، ولكن ليس في ظل أفضل الظروف بسبب التحديات الأمنية المستمرة. لذلك، فإن هذا عمل قيد التنفيذ.

كما واصلنا وعززنا جهودنا في مجال التواصل مع السكان المحليين، الذين غالباً ما استقطبوا منذ فترة طويلة كإرث من التوترات القبلية والعنف السياسي والإجرامي. وفي هذا الصدد، أصبح لدينا منذ شباط/فبراير أداة، أعتقد أنه سيثبت أنها مفيدة للغاية، وهي محطة إذاعية للبعثة، وسيوسع نطاق البث فيها للغات المحلية.

وسنظل بحاجة إلى الدعم المالي والتقني من الدول الأعضاء. وإذ تبدأ المناقشات بشأن ميزانية البعثة في اللجان ذات الصلة، أعتقد أن إشارة قوية من مجلس الأمن سيكون لها تأثير على تلك المناقشات المقبلة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن مدى تقديرنا للجهود التي يبذلها شركاؤنا في فريق الوساطة: الجزائر والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من البلدان. وجهودهم جديرة بالثناء.

يضطلع الممثل الخاص للأمين العام، السيد حمدي، وجميع زملاؤنا في البعثة بواجباتهم في ظروف شاقة للغاية. أود باختصار أن أعرب عن تقديري الكبير لعمل نائب الممثل الخاص للأمين العام السيد ديفيد غريسلي، الذي يختتم خدمته بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وسينتقل إلى مكان آخر، بعد أن أنجز الكثير خلال فترة العامين ونصف العام التي أمضاها في مالي.

وأخيراً، أود أن أهنئ قائد قوة البعثة اللواء لوليسغارد، الذي تولى مهام منصبه قبل ١٠ أيام، وحل محل الفريق أول بيكيمو من تشاد، الذي عمل كقائد للقوة بالنيابة لعدة أشهر بمهارة عظيمة.

الرئيسة: أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي، والتعاون الدولي في مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، سيدتي، عن أحر تهاني وفد مالي على تولي بلدكم، المملكة الأردنية الهاشمية، لرئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن مدى فخري بمشاهدة إمرأة من منطقة الشرق الأوسط تترأس مجلس الأمن. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لفرنسا على المهارة التي وجهت بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

أود أيضا أن أعرب عن عميق امتنان فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وحكومة وشعب مالي لمنظمتنا المشتركة، الأمم المتحدة، والدول الأعضاء للدعم المستمر والمتعدد الجوانب الذي قدماه لعملية السلام في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حينما اندلعت الأزمة الأخطر في تاريخ بلدنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ثقة حكومة مالي في الوساطة الدولية والتأكيد عليها، وهي الوساطة التي تقودها الجزائر وتتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة

التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وتشاد. وأرحب بالدور الذي اضطلعت به فرنسا ومساهمتها في مالي وبجميع التضحيات التي بذلت.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الالتزام الشخصي للأمين العام بالسعي إلى تحقيق السلام والمصالحة في مالي. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد ديفيد غريسلي لخدمته العظيمة في بلدنا وأتمنى له أكبر قدر من النجاح في مساعيه المقبلة، في أفريقيا أو في أي مكان آخر.

وأعرب عن خالص شكر شعب مالي لجميع الأمم الصديقة والمنظمات الدولية الشريكة التي أبدت تضامنها مع مالي بإرسال أبنائهم أو خبرائهم للدفاع عن القيم التي تجمعنا معا كجنس بشري. أود أن أحيي رسميا ذكرى الذين فقدوا حياتهم أثناء أدائهم لواجبهم في مالي، دفاعا عن الكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية.

تحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تطورات الحالة في مالي (S/2015/219)، المعروض على المجلس للنظر فيه اليوم. لكن استوقفنا الادعاء بأن جميع الأطراف في مالي قد انتهكت وقف إطلاق النار. في هذا الصدد، لا بد لي من التأكيد على أن حكومة مالي لم تنتهك وقف إطلاق النار قط. وقد ناقشت هذه النقطة بالذات مع صديقي السيد إيرفي لادسوس بالأمس، وأعتقد أنه من الصعب في هذه المرحلة أن أقدم دليلا لدعم ذلك الإدعاء. فآليات التحقق والمراقبة التي أنشئت لهذا الغرض، واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن وأفرقة المراقبة والتحقق المشتركة المتنقلة، بقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لم تقدم إطلاقا أي تقارير تفيد بانتهاك القوات المسلحة المالية أو قوات أمن السلطات المالية لوقف إطلاق النار.

لعل أعضاء المجلس يذكرون أنه، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في هذه القاعة (انظر S/PV.7210)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة. وفي الفقرة ٤ من ذلك القرار، يكرر مجلس الأمن:

> ”مطالبته بأن تضع كل الجماعات المسلحة في مالي أسلحتها جانباً وتتوقف فورا عن الأعمال القتالية وترفض اللجوء إلى العنف، ويحثّ كل من يقطع منها صلاته بالمنظمات الإرهابية ويعترف دون شروط بوحدة دولة مالي وسلامة أراضيها على الدخول في حوار جامع تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام كل المجتمعات المحلية في شمال مالي“.

وإضافة إلى ذلك، في الفقرة ٣، يحث المجلس:

> ”بوجه خاص سلطات مالي على الدخول دون تأخير في عملية من المفاوضات الجامعة والصادقة مع الجماعات المسلحة التي وقّعت على اتفاق واغادوغو المبدأي وانضمّت إليه، ومع الجماعات المسلحة في شمال مالي التي قطعت كل صلاتها بالمنظمات الإرهابية والتزمت دون قيد أو شرط بهذا الاتفاق“.

وأخيرا، في الفقرة ٧، يحث المجلس:

> ”كذلك الأطراف في عملية المفاوضات هذه على التنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام في مالي، وذلك بهدف ضمان تسوية سياسية دائمة للأزمة وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد، وكله في ظل احترام سيادة دولة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها“.

بدلا من مواصلة القراءة المملة للقرار بأكمله، أود ببساطة أن أقول إنه، بموجب الأحكام التي ذكرتها للتو، فإن مجلس الأمن، بحكمته الكبيرة، أسند أساسا إلى الأطراف المتفاوضة في مالي والمجتمع الدولي مهمة أداء سيمفونية من ثلاثة أجزاء على مسرح السلام والمصالحة الطويلة الأجل في مالي.

وفي حين اضطلعت حكومة مالي بشكل كامل وتام بدورها عن طريق الدخول بحسن نية في عملية السلام التي بدأت في ١٦ تموز/يوليه في الجزائر العاصمة، والتوقيع بالأحرف الأولى، في ذات الوقت كائتلاف الحركات الشمالية، على الاتفاق المقدم إلى الأطراف من الوساطة الدولية، لم يقم ائتلاف الحركات الشمالية بالمثل، إنما رفض المضي في ذلك الاتجاه، بالرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي. هذا الموقف يكشف تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، الذي بذل من خلال الوساطة ثمانية أشهر طويلة من الجهود المكثفة والتضحية والصبر لتحقيق السلام والاستقرار في مالي والمنطقة.

أود أن أذكر لأشدد على هذه الحقيقة أنه، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرارات والإعلانات الصادرة عن مجلس الأمن، فإن حكومة مالي، بتوجيه من رئيس الدولة، الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، انخرطت في محادثات بين الأطراف المالية شاملة للجميع تحت رعاية الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر.

وبعد ثمانية أشهر طويلة من المفاوضات المكثفة، توصلت الأطراف المالية المشاركة في المحادثات الشاملة للجميع إلى مشروع اتفاق للسلام والمصالحة في مالي ووقعت عليه بالأحرف الأولى، وذلك باستثناء إخوتنا من تنسيقية الحركات الذين طلبوا مزيداً من الوقت للتشاور مع قواعدهم.

ومن جانبها، تفي حكومة مالي دائماً بالتزاماتها. وبالتوقيع على مشروع الاتفاق بالأحرف الأولى، وبكامل المسؤولية – وعلى الرغم من عدم أخذ مذكرته التي تتضمن ١٢ صفحة من التعديلات ووُزعت على أعضاء الوساطة الدولية في الاعتبار – أظهرت حكومة مالي حقا حسن نية في سبيل التوصل إلى حل وسط فعال من شأنه أن يمكّن من إحلال سلام عادل ودائم وإنهاء الأزمة التي يشهدها بلدنا، وذلك مع الامتثال الصارم للمبادئ التي وضعها رئيس مالي – ألا وهي احترام السلامة الإقليمية لمالي وسيادتها الوطنية وطابعها الموحد والديمقراطي والعلماني.

وأود أن أذكر بأن حكومة مالي نظمت، في جميع مراحل المحادثات الشاملة للجميع بين الأطراف المالية، حملات لإذكاء وعي أصحاب المصلحة في مالي، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية واللاجئون والمشردون والقوات المسلحة وقوات الأمن، بهدف الحصول على تأييد الغالبية الساحقة من السكان للعملية. ولهذا السبب، وبعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، شكّل أبناء مالي، في تحرّك عام على نطاق واسع، تحالفاً وطنياً من أجل السلام والوحدة في مالي ونظموا مسيرات ضخمة في جميع المدن الكبرى في البلد ليظهروا التزامهم بالسلام وللمطالبة بتوقيع الاتفاق من جميع الأطراف. ووقعت حكومة مالي الاتفاق بالأحرف الأولى، بدعم قوي من الغالبية العظمى من الماليين الذين لا يطمحون إلا إلى السلام. لقد أطلقنا زخماً يجدر بنا ألا نبدده. نعم، إن الماليين مستعدون للسلام. وقد سئموا الحرب. وهم يريدون طيّ هذه الصفحة المظلمة من تاريخ أمتنا، وهي أمّة متحدة ولا تقبل التجزئة. وهم يريدون المضيّ قدماً. ويريدون إيصال صوتهم. ويريدون، قبل كل شيء، أن يتم فهمهم واحترامهم.

وبينما أتكلم، وبالضبط بعد ٤٠ يوماً من التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق، من الواضح أن التنسيقية لم توقع بالأحرف الأولى على وثيقة التسوية على الرغم من الالتزام الذي قطعته في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الجزائر العاصمة بإيجاد حل سلمي للنزاع في شمال مالي من خلال اتفاق سلام شامل ونهائي مع حكومة مالي؛ ولكن أيضاً على الرغم من النداءات العديدة من جانب هذا المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من زيارة فريق الوساطة الدولية إلى كيدال في ١٧ آذار/مارس لإشراك التنسيقية في عملية السلام ومطالبتها بأن تتحمل المسؤولية.

ولعل الأعضاء يتفقون معي عندما أقول إن رفض التوقيع بالأحرف الأولى والتوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية عملية شاملة للجميع ينطوي على أخطار جسيمة للسلام في

مالي وفي جميع أنحاء المنطقة وخارجها. فهو يخلق بيئة لا تساعد على بناء الثقة البالغة الأهمية لجميع أصحاب المصلحة من أجل مواصلة عملية السلام؛ وهو يمهد الطريق أمام مبادرات سيئة يمكن أن تعرض للخطر ما تم بناؤه بعناية طوال أكثر من ثمانية أشهر من المفاوضات. إن رفض التنسيقية توقيع مشروع الاتفاق بالأحرف الأولى يقوي أيضاً محاولات الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات لزعزعة استقرار شمال مالي ومنطقة الساحل بأكملها وما وراءها. ويتضح ذلك من الهجمات الإرهابية، كما ذكر السيد لادسوس في وقت سابق. فقد أودت الهجمات الإرهابية التي نُفذت للمرة الأولى في باماكو في ٧ آذار/مارس بحياة خمسة أشخاص؛ ووقعت أيضاً هجمات واعتداءات في بلدات غاو، كيدال، نامبالا، بوني، ديافارابي، مبولوكيسي، ديالوبي وفي أماكن أخرى، مُخلفة العديد من الخسائر البشرية بما في ذلك مواطنون ماليون ورعايا غير ماليين ومدنيون وأفراد عسكريون.

ولا بد لي من القول بأن عملية التفاوض شهدت أيضاً مشاورات مباشرة وغير مباشرة مع جميع أصحاب المصلحة في مالي، وأحياناً من دون وساطة. وكثيرا ما كانت مناقشات مباشرة تجري في غرفنا الفندقية في وقت متأخر جداً من الليل أو في الصباح الباكر، وكذلك في الممرات. وأود أن أشير إلى أن حكومة مالي لم تكن هي التي أنهت المفاوضات. فبعد استماع فريق الوساطة مطولاً إلى جميع أصحاب المصلحة في مالي، بما في ذلك المجتمع المدني، اقترح مشروع الاتفاق الموقع بالأحرف الأولى بوصفه حلاً توفيقياً متوازناً وفعالاً يعالج على نحو دائم الأزمة الحالية في بلدنا. ونرحب بشجاعة إخواننا وأخواتنا من ائتلاف حركات الدفاع الذاتي وبروح التوافق لديهم، والذين اختاروا بوضوح الوحدة والسلام لبلدنا. ونعتقد أن الكثير من إخواننا وأخواتنا من تنسيقية الحركات لا يبتغون سوى السلام. وقد أخبرونا ما يفيد بهذا، ونحن نؤمن بحسن نيتهم. ومع ذلك، فإن أصواتهم تكاد تكون غير مسموعة إلى جانب قلة من الراديكاليين الذين يريدون عرقلة تحقيق السلام لدوافع خفية ومن خلال مناورات المماطلة والمراوغة.

ولا بد أن يساعد مجلس الأمن وحسن النية من يريدون السلام على اختيار ما يريدونه وجعله معروفاً. وإننا نحث بقوة مجلس تنسيق الحركات على اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق السلام. والخطوة الأولى هي التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق السلام والمصالحة والتوقيع عليه لأنه لا يوجد بديل عن السلام. ولا يوجد بديل لهذا الاتفاق الذي يمثل في نهاية المطاف مجرد إطار للالتزام المستمر للأطراف. ولذلك، من غير المقبول أن تكون عملية السلام في مالي، ومعها آمال ١٥ مليون مواطن مالي، رهينة لمجموعة من الأفراد الراديكاليين المتطرفين. إن أولئك الذين يختارون عرقلة مسار السلام، على الرغم من كل شيء، لا يتركون أمام المجتمع الدولي أي خيار سوى عزلهم ومعاملتهم على هذا الأساس بفرض جزاءات عليهم وفقاً لبيان مجلس الأمن (S/PRST/2015/5) المؤرخ ٦ شباط/فبراير. ولذلك، نرحب بكل المبادرات الرامية إلى تشجيع إخوتنا في التنسيقية على أن يصبحوا جزءاً من الحركة وإلى كفالة اتخاذ قرار في شهر نيسان/أبريل بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق وتوقيعه.

وفي هذا الصدد، يثلج صدورنا إعلان الجزائر عن مراسم لتوقيع تنسيقية الحركات على الاتفاق بالأحرف الأولى، وذلك في ١٥ نيسان/أبريل في الجزائر العاصمة. ونأمل أن يؤدي ذلك بسرعة ودون شروط مسبقة إلى توقيع جميع الأطراف على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأود أن أشدد على ضرورة أن يتم ذلك دون شروط مسبقة.

يثير الوضع الراهن مسألة الأمن الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بل والأمن الدولي. ونطلب ألا ينشغل مجلس الأمن بالجناح الراديكالي في التنسيقية، والذي يتلاعب بعامة الناس ليجعل الأمر يبدو كما لو أنهم يرفضون الاتفاق. وينبغي للمجتمع الدولي اليوم، على غرار ما فعل في مناطق أخرى، أن يبذل كل جهد ممكن للقضاء على الإرهابيين وتجار المخدرات

والقوى المعادية لاتفاق السلام في مالي. وينبغي إنجاز العمل الذي بدأ بالفعل في هذا المنحى.

لقد حضرتُ أمام مجلس الأمن لأقدّم عدّة طلبات. أولاً، أدعو المجلس إلى تأييد الاتفاق الذي وُقّع بالأحرف الأولى في ١ آذار/مارس، وذلك كما فعل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٧ آذار/مارس والصادر في أديس أبابا، والذي عُممت نسخة منه.

ثانيا، أناشد المجلس تقديم دعمه الكامل للاتفاق الذي وقعت عليه فرنسا بالأحرف الأولى في الجزائر العاصمة في ١ آذار/مارس في إطار الوساطة.

ثالثا، أود أن يواصل المجلس ممارسة الضغوط اللازمة لدفع ائتلاف الحركات إلى التوقيع على الاتفاق دون تأخير، قبل توقيعه في باماكو في نيسان/أبريل، والنظر عند الاقتضاء، في اتخاذ تدابير بما فيها تلك الواردة في البيان الرئاسي الصادر في ٦ شباط/فبراير، أي فرض الجزاءات على الذين يعرقلون عملية الجزائر للسلام. وأؤكد أنني أشير إلى العرقلة هنا، إذ لا ندعو إلى فرض جزاءات على الذين لم يوقعوا الاتفاق. ليس هذا هو الهدف. ويمكن للجهات التي لم توقع على الاتفاق ألا تتعجل، ويمكن أن تستمر المشاورات لإقناعها بالقيام بذلك قبل أن يفوت القطار، الذي يجب بعد ذلك أن يتحرك بسرعة مطردة. إنني أتكلم عن الذين لم يوقعوا على الاتفاق ويعتزمون الاعتراض على تنفيذه – والأمر متروك للحكومات، والمجتمع الدولي وفريق الوساطة للاستجابة لذلك على النحو الضروري.

وأخيراً، جئت أطلب من المجلس عدم التغاضي عن أي استئناف للمحادثات في الجزائر العاصمة، تحت أي ذريعة كانت، لسبب بسيط هو أن هذا الخيار غير مقبول لحكومة بلدي وللوساطة الدولية، لأنه ينطوي على احتمال أن يشكل سابقة خطيرة للغاية بالنسبة لمجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن حكومة مالي لم توصد أبوابها قط أمام إجراء حوار مع إخواننا في الائتلاف، أو مع أي من إخواننا الآخرين الراغبين في مد يد السلام. ولكن بالنسبة لنا، وبالنسبة للوساطة، تم الانتهاء من المفاوضات. ولا بد بالتالي من مواجهة الحقيقة، ويجب أن تهدف الآن جميع الجهود إلى تنفيذ الاتفاق. وفي ذلك الصدد، بدأت حكومة مالي باتخاذ مختلف الخطوات نحو التنفيذ. وأنشئت الوكالات الإنمائية الإقليمية في سياق عملية الهيكلة الإقليمية المنصوص عليها في الاتفاق؛ وجرى تأجيل موعد الانتخابات البلدية لكفالة مشاركة كافة الطوائف في الانتخابات المحلية؛ وأجريت حملات التوعية بالاتفاق في جميع مناطق البلد، وكذلك في باماكو وفي مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة.

في الختام، أود أن أذكر بأننا نمر بمرحلة حاسمة الأهمية في عملية الجزائر. وقد اضطلعت حكومة مالي بجميع مسؤولياتها بالالتزام بعملية السلام بحسن نية. وقام ائتلاف الحركات بالأمر نفسه. وقامت الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، بالإجماع، بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق. كما وقعت فرنسا عليه بالأحرف الأولى، كما قلت للتو، وأدلت الولايات المتحدة الأمريكية ببيان دعما للاتفاق.

ونرحب بوحدة العمل في الوساطة الدولية، التي لا تزال ضرورية لنجاح عملية السلام في مالي. وينبغي اليوم لمجلس الأمن، من جانبه، أن يتحمل مسؤولياته. ويتطلع شعب مالي إلى المجلس. كما تتطلع البلدان المحبة للسلام والعدالة في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم إلى المجلس.

الرئيسة: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.